

واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين وآفاق تطوره للمدة 2000-2018 دراسة مقارنة

The reality of the industrial sector in Salah al-Din Governorate And its development prospects for the period 2000-2018

م. متى معيوف محمود

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

mothana81@tu.edu.iq

م. خالد ارحيل شهاب

كلية الآداب

جامعة تكريت

khaleedshhab@tu.edu.iq

أ. م. صابر محمد زهو

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

s.m.z59.smzgc@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2021/4/25 تاريخ قبول النشر 2021/6/17 تاريخ النشر 28 / 10 / 2021

المستخلص

اهتم البحث بدراسة القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين من خلال مؤشرات عدد العاملين و عدد المنشآت وقيمة الانتاج ، ومقارنتها ببقية المحافظات العراقية ، حيث انطلق البحث من فرضية مفادها بان الصناعة في محافظة صلاح الدين لم ترتفع بمستوى المحافظات العراقية بهذه المؤشرات ، ولم تستعد عافيتها بهذه المؤشرات لعام 2000 ، كما يهدف البحث الى التعرف على واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين ، ولتحقيق هدف وفرضية البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث ، كان الاول بعنوان بعض المفاهيم الاساسية للصناعة والثاني واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين والثالث واقع مؤشرات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين والرابع الافق المستقبلية للقطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين ، وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات منها ان القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين لم يرتفع الى مستوى المحافظات العراقية ، وكانت تحت مرتب متدنية بين المحافظات العراقية ، كما اوصى البحث تفعيل دور الرقابة والسيطرة لضمان سير ونمو القطاع الصناعي في المحافظة بعيدا عن التلاعب بجودة المنتج والاسعار والغش .. الخ .

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، عدد المنشآت، عدد العاملين، قيمة الانتاج.

Abstract:

The research focused on studying the industrial sector in Salah al-Din Governorate through indicators of the number of employees, the number of establishments and the value of production, and comparing them with the other of the Iraqi governorates, Where the research started from the hypothesis that the industry in Salah al-Din Governorate did not raise the level of the Iraqi governorates with these indicators and It did not recover from these indicators for the year 2000, The research also aims to identify the reality of the industrial sector in Salah al-Din Governorate In order to achieve the goal and hypothesis of the research, it was divided into four sections, the first was entitled some basic concepts of industry, the second was the reality of the industrial sector in Salah al-Din Governorate, the third was the reality of industrial sector indicators in Salah al-Din Governorate, and the fourth was the future and prospects for the industrial sector in Salah al-Din Governorate, The research reached the most important conclusions, including that the industrial sector in Salah al-Din Governorate did not rise to the level of the Iraqi provinces, The research also recommended activating the role of control and control to ensure the functioning and

growth of the industrial sector in the governorate away from tampering with product quality, prices and fraud ... etc.,

Key words: *industrial sector, number of establishments, number of employees, value of production.*

المقدمة :

يعد القطاع الصناعي من الركائز الاساسية لتحقيق التطور والتتميمية الاقتصادية والاجتماعية ، وداعما رئيسيا للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، لما له دور حاسم في انتقال المجتمعات من حالة التخلف الى حالة التقدم وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، كما اصبح التصنيع وفي كل بلدان العالم النافذة الاكثر امانا للانطلاق من خلالها الى مصاف الدول المتقدمة ، وبعد ان كانت قوة الامم ورفعتها وسيادتها تقاس بعدها وعدد جنودها وطائراتها ، اصبحت اليوم تقاس بقوتها ومكانتها الاقتصادية ، والوسيلة الوحيدة للوصول الى هذا الهدف لا يتم الا عبر الصناعة لدورها الفاعل في بناء القاعدة المادية والتكنولوجية واستقلال القرار السياسي والاقتصادي لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة منها او النامية .

أهمية البحث : تتأتى اهمية البحث من عدم وجود دراسة تخص القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين ، لذا تم تناول هذا الموضوع للكشف عن واقع القطاع الصناعي في المحافظة ولمعرفة مستواها الصناعي بين المحافظات العراقية الاستراتيجي.

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان واقع مؤشرات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين والمتمثلة بمؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الانتاج .

مشكلة البحث : القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين لا يمكن ان يظهر بمستواه الحقيقي ليكون بمستوى مؤشرات المنشآت الصناعية المدروسة لبقية المحافظات العراقية بسبب تدمير ونهب وتخريب المنشآت الصناعية بمختلف حجمها ، كما هناك عدم استقرار في نمو وتطور المؤشرات المدروسة .

فرضية البحث : يفترض البحث بان القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين لم يرتفع بمستوى المحافظات العراقية الاخرى للمؤشرات المدروسة ، وان القطاع الصناعي في المحافظة شهد عدم استقرار في نمو وتطور المؤشرات المدروسة .

منهج البحث : اعتمد البحث على اسلوب التحليل الوصفي المدعم بالبيانات الرقمية وذلك باستخدام اساليب مختلفة لتحليل هذه البيانات التي تخص البحث .

حدود البحث : الحدود الزمانية للبحث للمرة 2000- 2018 ، الحدود المكانية القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين.

منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي معتمدا على البيانات الرقمية التي تخص هدف وفرضية البحث .

بيانات البحث : تم جمع بيانات البحث من المجاميع الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات في العراق ومن التقارير الإحصائية الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وبعد تدقيقها وتمحيصها تم اختيار الاصح منها نظرا لوجود تضارب في بعض هذه البيانات لبعض السنوات ، كما لوحظ في هذه المجاميع والتقارير بان هناك نقص في البيانات لبعض السنين في الصناعات الكبيرة لذا تم التعويض عنها في سنوات تختلف عن الاعوام التي جاءت في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكما هو في الجدول 3 للصناعات الكبيرة .

هيكلية البحث : لغرض الوصول الى هدف وفرضية البحث تم تقسيمه الى اربعة محاور وهي :
المبحث الاول : بعض المفاهيم الاساسية للصناعة .

المبحث الثاني : واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

المبحث الثالث : مؤشرات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين .

المبحث الرابع : الافق المستقبلية للقطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين .

ادداد البيانات :

المبحث الاول : بعض المفاهيم الاساسية للصناعة

اولا : مفهوم الصناعة والتصنيع .

هناك بعض الآراء المختلفة لمفهوم الصناعة بين المنظرين والباحثين كذلك بين بعض الدول ، فنرى كل من المانيا وروسيا والكثير من الدول تُعد التعدين واستخراج المعادن من الصناعة في حين الولايات المتحدة الامريكية تُعد الصناعة هي الصناعة التحويلية والتي تتضمن معالجة المواد الاولية لزيادة قيمتها وجعلها اكثر ملائمة لإشباع حاجات الانسان ، وبذلك بموجب هذا المفهوم تم استبعاد التعدين والذي يعد من الانشطة الاقتصادية الاولية.(<https://www.google.com>) ، ويمكن تقسيم الصناعة الى قسمين(زهو ، 2014 ، 169، 168) وهي:

1- الصناعة الاستخراجية.

2- الصناعة التحويلية.

وقد ادخل العراق التصنيف القياسي الدولي المعدل بعد ادخال بعض التحويرات عليه لجعله يتلاءم مع ظروف وصناعة العراق والذي تم بموجبه وضع تصنيف محلي للأنشطة الاقتصادية عام 1968 وعدل عام 1970 وفي سنوات لاحقة اخرها عام 2008 وهو التعديل الرابع وفقا لتعديلات الامم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف صنفت الصناعة العراقية الى ثلاثة اقسام من الفروع الصناعية الرئيسية (جود ، 2011 ، 95-97) وهي:

1- التعدين والمقالع.

2- الصناعة التحويلية.

3- الماء والكهرباء.

اما مفهوم التصنيع فهو يعني توسيع القاعدة الصناعية وزيادة الانتاج الصناعي في مجتمع كان بالأساس يعتمد على مهنة الزراعة او على اي قطاع اقتصادي اخر وما يترتب على هذا التوسيع والنمو الصناعي من تحولات مادية واجتماعية وحضارية وفكرية ، لذا فالتصنيع يترك اثاره على المجتمع الذي يحصل فيه ذلك التطور وينقل المجتمع بكامله الى مرحلة حضارية واجتماعية متقدمة ونامية ، فالتصنيع هو تعميم تطبيق فوائد الانتاج الصناعي الحديث على جميع المؤسسات الانتاجية في المجتمع وبناء مؤسسات صناعية حديثة تكفل زيادة حجم الانتاج الصناعي المطلوب (الحسن ، 1981 ، 14، 13).

وبذلك يشمل التصنيع التحول بشكل اوسع في الصناعة عن طريق تصنيع المواد الاولية والسلع الوسيطة النصف مصنعة وجعلها تتلاءم وحالات الانسان ورغباته، او هي الصناعة التي تقوم بتحويل المواد الاولية والسلع الى سلع تامة الصنع قابلة للاستعمال المباشر (الكريوي ، 1998 ، 9).

ثانيا : اهمية الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- الاممية الاقتصادية : تتأتى اهمية الصناعة من الدور الذي تحمله في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تبين من خلال الواقع بان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الصناعي لكون الصناعة هي المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة ، وبذلك تصبح التنمية الصناعية اساسا للتحول الهيكلي للاقتصاد والتطور الاجتماعي ، كما ان للصناعة القدرة على رفع الدخل القومي ، وبالتالي ينعكس على دخل الفرد ، واستخدام المستوى التكنولوجي المناسب لمستوى الصناعة والذي يتطلب أيدي عاملة ماهرة ومدربة من شأنها ترفع المستوى التقافي المهني بشكل عام للعاملين ، فالصناعة تُشغل بقية القطاعات الاقتصادية بحكم شبكاتها الامامية والخلفية (زهو ، 2014 ، 170).

لذا نرى جميع البلدان المتقدمة هي بلدان صناعية ، اما البلدان التي تكون فيها الصناعة ضعيفة فإنها تدرج بقائمة البلدان النامية ، ويشير هاري جونسون Harry Johnson الى ان التصنيع يعد احد الاهداف القومية ، لانه يؤدي الى ترصين الاستقلال والهيبة القومية ، كذلك تكمن اهمية التصنيع في رفع انتاجية العمل واستخدام التكنولوجيا المتطورة وتحسين المستويات المادية والبشرية ويؤمن لها نصباً أكبر في التجارة الدولية (السيد ، 1990 ، 46). ويمكن تلخيص اهمية التصنيع في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (خلف ، 1988 ، 203 - 207) .

أ- الصناعة تساهم في تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي والذي من شأنه يعزز الاستقلال السياسي .
ب- يساهم القطاع الصناعي في رفع المستوى المعاشي بشكل مضطرب بفعل زيادة الدخول وزيادة درجة التحضر وارتفاع المستوى التقافي والنمط الاستهلاكي وهو ما تتضمنه عملية التنمية.

ت- يساهم التصنيع في حل مشكلة البطالة وذلك لما تتمتع به الصناعة من توفير فرص عمل وزيادة التشغيل .
ث- قدرة التصنيع على استخدام الموارد المحلية وخلق القيمة المضافة بشكل أكبر من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ح- قدرة القطاع الصناعي على خلق الارتباطات الامامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد اكثر من أي قطاع اخر ، وذلك من خلال توفير مستلزمات الانتاج لقطاعات الاخر وخاصة القطاع الزراعي .

خ- القطاع الصناعي من اكثر القطاعات الاخرى له القررة على استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية ، كما له القدرة على خلق وتطوير المهارات العلمية وخلق المناخ الملائم لجلب المهارات وعدم هجرة الكفاءات خارج البلد.
ج- قدرة التصنيع على توفير العملات الاجنبية الصعبه من خلال الصادرات الصناعية وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

2- الاممية الاجتماعية :

اما الاممية الاجتماعية للصناعة فيمكن تلخيصها على النحو التالي: (<https://www.google.com>)

ا- تعمل الصناعة على تشغيل العاطلين عن العمل واستحداث فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي ونمط الحياة الاجتماعية ، وهذا بدوره يساهم بشكل فعال في مواجهة مشكلات اجتماعية عديدة، لاسيما القضاء على التخلف الاجتماعي وفي إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بما يتفق والواقع الاجتماعي الجديد الذي أوجدها النشاط الصناعي في المجتمع
ب- لتطوير مهارات الأيدي العاملة يتطلب فتح مراكز تدريب وإقامة دورات تأهيل واستخدام مزيد من التقنيات الصناعية مما ينعكس في أحداث تأثيرات إيجابية على مهارات العاملين وزيادة مستوى التقافي والحضاري .

ت- توفير السلع الأساسية ذات الاستخدام المباشر والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية، فضلاً عن إيجادها السلع الوسيطة للأنشطة الاقتصادية المختلفة بهدف توفير منتجات نهائية أكثر نفعاً في استخدامات المجتمع المتنوعة.

ث- تكمن أهمية الصناعة أيضاً في إنها تستثمر العمل المتخصص ذو المهارة الفنية الجيدة والإنتاجية العالية.

ـ- تعمل على زيادة معدلات الدخول الفردية وتسهم في زيادة القدرة الشرائية للأفراد من خلال إسهامها الكبير في الناتج المحلي والناتج الصناعي الذي يعمل على اتساع السوق الوطنية ، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة .

المبحث الثاني : واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

أولاً : نبذة عن محافظة صلاح الدين :

محافظة صلاح الدين من المحافظات العراقية ومركزها تكريت ، يعود تاريخها منذ بدء الحضارة قبل 4000 ق.م ، سميت بهذا الاسم نسبة الى صلاح الدين الايوبي ، تقع محافظة صلاح الدين وسط العراق ، تحدوها محافظة اربيل ونينوى من الشمال ، ومن الجنوب بغداد ، ومن الشمال الشرقي محافظة كركوك والسليمانية ، ومن الشرق محافظة ديالى ، وموقع صلاح الدين له أهمية جغرافية مهمة كونها عقدة مواصلات بين المحافظات الشمالية والجنوبية حيث يمر فيها اهم طرقين بريين وسكة حديد في العراق والتي تربط العاصمة بغداد بتلك المحافظات ، ويمر فيها نهر دجلة بطول 250 كم ، وتبلغ مساحة محافظة صلاح الدين 25807000 كم² ، وتعداد نفوسها 1544081 مليون نسمة ، واهم وحداتها الادارية (الاقضية) هي مركز المحافظة تكريت ، الدور ، سامراء ، بلد ، بيجي ، الطوز والدجيل . (الخارطة الاستثمارية للعراق ، 2016 ، 31 ، 32) ، كما للموقع الاستراتيجي لمحافظة صلاح الدين الواقع على مفترق طرق بين الجهات الأربع جعلها مكاناً رئيسياً للتجارة وطرق النقل، حيث ان سهولة نقل البضائع من خلال المحافظة جعل منها موطن ازدهار اسواق وسيطة عديدة، هذه الاسواق تعتمد على تسويق مختلف البضائع والمكائن والمواد الانشائية اضافة الى المنتجات المعمرة والاستهلاكية ، كما ان موقعها الجغرافي وانتشار الاسواق ساعد على تدفق البضاعة وظهور صناعة ناشئة متطرفة ومزدهرة . (<https://mawdoo3.com>) .

ثانياً: نبذة تعريفية للقطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين :

ان تاريخ بعض الصناعات بمحافظة صلاح الدين يعود الى ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي مثل صناعة الزبورة التبانية والسكر وطحن الحبوب والخبز والمعجنات ومنتجات الالبان (حامن ، منشد ، 2015 ، 50) ، لا يختلف القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين بشكل كبير عنه في المحافظات الأخرى في العراق، حيث أن التوجه الاقتصادي في العراق في القرن السابق وببداية القرن الحالي كان توجهاً اقتصادياً يعتمد على قيادة القطاع العام للقطاع الخاص، أتصف عمل القطاع الصناعي الخاص في محافظة صلاح الدين بتدني مستوى الإنتاج وسوء نوعيته وعجزه عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية بل وانزعاله عنها، بسبب السياسات الاقتصادية العشوائية غير المخططة، وقد عزز من تراجع أداء هذا القطاع الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود والوضع الأمني غير المستقر والبيئة الاقتصادية غير المواتية والإغراءات السلعي الذي تعرضت له السوق العراقية، وانعدام القروض الصناعية اللازمة لتطوير المصانع الخاصة وعدم إدخال التكنولوجيا المتطورة، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المتوفرة في الأسواق المحلية ورداة نوعيتها، وكذلك الغش الصناعي وضعف فاعلية الجهاز المركزي للتنمية والسيطرة النوعية والإجراءات الروتينية عند تسجيل الشركات، كل ذلك أدى إلى غياب واضح لدور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تطور محافظة صلاح الدين وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

وتختلف التكنولوجيا التي يستخدمها هذا القطاع ورداة نوعية الإنتاج الصناعي وعجزه التام عن القدرة على تصنيع العديد من السلع الصناعية (اجندة اعمال محافظة صلاح الدين ، 47) ، الا ان في محافظة صلاح الدين يشكل قطاع الصناعة التحويلية نسبة 17% من بين القطاعات الاخرى وهي قطاع الزراع والتجارة والبناء ، اما في بقية المحافظات العراقية فان قطاع الصناعة التحويلية يشكل 14% من بين القطاعات المذكورة كما ان معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة صلاح الدين تعمل في نشاطات التصنيع التقليدية ، مثل صناعة المعادن والبلاستيك وتعبئة المياه والخياطة ، وهناك بعض الصناعات الكبيرة في القطاع العام تعمل في مجالات الصناعات البتروكيميائية ومنتجاتها الاسمية الكيميائية والادوية ، وان هذه المصانع تعمل دون طاقتها التصميمية ولا تقدم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (برنامج التنمية الاقتصادية في العراق ، 2009 ، 6 ، 7) .

ثالثاً- سمات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين . (اجندة اعمال محافظة صلاح الدين ، 51)

- 1- تدني وضع في الامكانيات والقدرات المالية للقطاع الصناعي وخاصة القطاع الصناعي الخاص.
- 2- انخفاض عدد المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم ، وارتفاع كبير في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة ، مما انعكس على ضعف في الانتاج الصناعي الذي يجعله غير قادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة .
- 3- تدمير البنية التحتية وضعف في القاعدة الانتاجية الصناعية .
- 4- انخفاض انتاجية العامل الصناعي بسبب عدم قدرة المكان والمعدات المستخدمة على مسايرة الزيادة الحاصلة في اعداد القوى العاملة كذلك بسبب تقادمها .
- 5- عدم خصوص المنشآت الصناعية في المحافظة لمعايير الجودة والنوعية والتقييد بها ، وكذلك عدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية ، وهذا ادى الى انتشار ظاهرة العش الصناعي .
- 6- القصور والضعف في فعالية المصارف التجارية الحكومية والخاصة والتي يمكن ان تساهم بدور ايجابي في دعم وتنشيط المشاريع الصناعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة .

رابعاً : معوقات مشاريع القطاع الصناعي في المحافظات العراقية : <http://www.gdid.gov>.

هناك جملة من المعوقات تحول دون تطور المشاريع الصناعية ، وتشترك بهذه المعوقات جميع المحافظات العراقية ومنها محافظة صلاح الدين وهي :

- 1- عدم استقرار المنظومة الكهربائية مما اثر بشكل سلبي على ديمومة وتطوير المشاريع الصناعية
- 2- ارتفاع اسعار الوقود المستخدم في تشغيل المولدات .
- 3- عدم توفر منح مصرافية او قروض ميسرة ومجانية للنهوض بالواقع الصناعي المختلف عن الصناعات المتطرفة والحديثة .
- 4- عدم تطبيق الاعفاءات الضريبية بشكل صحيح على المشاريع الصناعية المجازة من مديرية التنمية الصناعية ، مما يشكل اعباء مالية على اصحاب هذه المشاريع .
- 5- عدم وجود تسهيلات مصرافية وحوافز مشجعة لاستيراد الخطوط الانتاجية والمواد الاولية والمواد الداخل في الصناعة المحلية .
- 6- غياب الرقابة النوعية والفحوصات المختبرية على المنتج المحلي والاجنبي ، وغياب دور الدوائر الرقابية مثل وزارة الصحة والداخلية .

7- قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة الفنية المؤهلة للعمل في المشاريع الصناعية ، وعدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشاريع وضعف برامج التدريب والتأهيل .

8- اضافة الى ذلك انعدام الامن والاستقرار في محافظة صلاح الدين لأكثر من عشرة سنوات مضت ، ادى ذلك الى اضمحلال القطاع الصناعي في بعض من السنين .

المبحث الثالث : واقع مؤشرات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

يتناول هذا المحور دراسة بعض المؤشرات المهمة في القطاع الصناعي لمحافظة صلاح الدين كمؤشر عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وقيمة الانتاج وحسب حجم المشاريع الصناعية .

اولا: مفهوم حجوم المشاريع الصناعية:

لتتحديد حجوم المشاريع الصناعية اهمية كبيرة لجميع مستويات التصنيع سواء في الدول المتقدمة او النامية ، وذلك للتعرف على حجم المشاريع وليسهل معالجة مشاكلها ، ولرسم السياسات التنموية ووضع البرامج الكفيلة لدعمها وتطويرها ، فتعريف حجوم الصناعات يختلف من دولة الى اخرى وخاصة بين الدول الصناعية من جهة ، وبينها وبين الدول غير الصناعية من جهة اخرى ، وذلك بسبب المستوى الاقتصادي والصناعي المتغير للدول (زهو ، 2016 ، 194) ، وبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا لتصنيف الصناعات حسب حجومها، الا انه هناك معايير متفق عليها يمكن على اساسها تصنيف هذه المشاريع ، ومن اهم هذه المعايير هو معيار عدد العاملين ومعيار رأس المال المستثمر في المشروع ومعيار المبيعات السنوية للمشروع (ابو الفحم ، 2009 ، 20) ، ولا نريد ان ندخل في متأهلهات تعريف حجوم المشاريع الصناعية بموجب مفاهيم الدول الصناعية الكبرى وبعض المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والبنك الدولي الخ ، لذا سبقتصر البحث على تحديد مفهوم حجوم المشاريع الصناعية بموجب ما تم تحديده في العراق وهذا ما يخص البحث قيد الدراسة (المجموعة الاحصائية ، 2000 ، 163) وكالاتي :

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : وهي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين 30 عامل فاكثر و تستثمر في المكان والمعدات اكتر من مئة الف دينار .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : وهي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين 10 – 29 عامل و تستثمر في المكان والمعدات اقل من مئة الف دينار .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : وهي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين اقل من عشر عمال و تستثمر في المكان والمعدات اقل من مئة الف دينار .

ثانيا : واقع مؤشرات الصناعات الصغيرة .

من الملحق 1 يتبيّن بان المؤشرات المدروسة لمحافظة صلاح الدين لعام 2000 كانت متذبذبة وخاصة لمؤشر عدد المنشآت ، فقد بلغ 3079 منشأة ، وتأتي بالمرتبة الحادي عشر بين المحافظات العراقيي ، كذلك مؤشر عدد العاملين بلغ 6642 عامل وقيمة الانتاج 20537 مليون دينار و تأتي بالمرتبة الثامنة والتاسعة على التوالي .

وفي عام 2005 انخفض مؤشر عدد المنشآت الى 345منشأة ، كما انخفض عدد العاملين الى 1860 عامل ، وبترتيب الحادي عشر بين المحافظات العراقية ، اما قيمة الانتاج فازدادت بما كانت عليه عام 2000 فقد بلغت 30340 مليون دينار ، لكنها بقيت متذبذبة قياسا بباقية المحافظات وبترتيب الحادي عشر ايضا .

اما في عام 2010 فكان عدد المنشآت 459 منشأة و 1618 عامل و 93635 مليون دينار لقيمة الانتاج ، وقد اخذت المرتبة الثانية عشر لمؤشر عدد المنشآت والعاملين وعلى التوالي ، اما قيمة الانتاج فقد ازدادت بما كانت عليه في عام 2005 ، فقد بلغت 93635 مليون دينار وكانت في المرتبة التاسعة بين المحافظات العراقية ، وفي عام 2017 يتبيّن بان مؤشر عدد المنشآت والعاملين قد تزايدا لكنهما لم يصلا الى مستوى عام 2000 ، فقد بلغ عدد المنشآت 896 منشأة وعدد العاملين 2925 عامل ، وبترتيب الثالث عشر بين المحافظات العراقية ، اما قيمة الانتاج فكان 87577 مليون دينار، وبالتالي الثامن .

واخيرا في عام 2018 بلغ عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الانتاج وعلى التوالي 799 ، 2975 و 86336 ، وكانت مرتبة محافظة صلاح الدين عشر بين المحافظات العراقية في مؤشر عدد المنشآت والثاني عشر لعدد العاملين والمرتبة الثامنة لقيمة الانتاج .

يتبيّن من الملحق 1 بان المؤشرات المدروسة بعد عام 2000 قد انخفضت بشكل كبير ، وقد يرجع ذلك الى الارباك في الوضع السياسي والاقتصادي للبلد بعد عام 2003 بسبب الاحتلال الامريكي للعراق وما آل اليه هذا الوضع من تردي الاوضاع الامنية والسياسية وتشظي القرار السياسي والاقتصادي الموحد للبلد ، كما كان لأحداث الامنية بعد عام 2014 حصة كبيرة في تدهور القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين والمحافظات الغربية ، اضافة الى غياب التخطيط الاقتصادي الفعال وانتشار فيروس الفساد الاداري والمالي على مستوى جميع قطاعات الدولة ، اما فيما يتعلق بزيادة قيمة الانتاج رغم تناقص عدد المنشآت والعاملين فقد يرجع السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط بعد عام 2003 ، وهذا ادى الى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب الاصدار النقدي الجديد لدى العراق ، كما اعقبه ارتفاع كبير في اجور العاملين مما ادى الى زيادة اسعار المنتج المحلي لكي توافق اجور العاملين وبالتالي زيادة الاسعار .

ان الانخفاض الكبير لمؤشر عدد المنشآت والعاملين للصناعات الصغيرة من الممكن ايجازه بالنمو السنوي المركب ، وكما مبين في الجدول 1 ، فقد بلغ معدل النمو السنوي لعدد المنشآت سالب 29.5 وسائل 3% وسائل 7% للمرة 2000 - 2005 ، 2005 - 2010 ، 2010 - 2018 وعلى التوالي ، اما المدة 2010 - 2017 فكان معدل النمو السنوي المركب لعدد المنشآت موجبا ، فقد بلغ 14% ، اما معدل النمو السنوي المركب لعدد العاملين فهو الاخر كان سالب للمد 2000-2005 ، 2005-2010 ، 2010-2018 فقد بلغ 22.4% و 2.7% و 7% . وعلى التوالي ، اما معدل النمو السنوي لعدد العاملين للمدة 2010 - 2017 فقد كان موجبا حيث بلغ 12.5% ، واخيرا كان المعدل النمو السنوي لقيمة الانتاج موجبا للمد 2000 - 2005 ، 2005 - 2010 ، 2010 - 2018 ، فقد بلغ 8% و 25% و 8% . وعلى التوالي ، اما معدل النمو السنوي لقيمة الانتاج للمد 2010-2017 فكان سالب 1.3% .

جدول (1) النمو السنوي المركب لعدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وقيمة الانتاج للصناعات الصغيرة لمحافظة صلاح الدين وفقا للمدد السنوية المبينة في الجدول .

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج	ت
2005 - 2000	- %29.5	- %22.4	%8	1
2010 - 2005	- %3	- %2.7	%25	2
2017 - 2010	%14	%12.5	- %1.3	3
2018 - 2000	- %7	- %4	%8	4

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 1 .
ثالثاً : واقع مؤشرات الصناعات المتوسطة .

من الملحق 2 والخاص بالصناعات المتوسطة ، يتبيّن بان جميع المحافظات العراقيّة مؤشراتها متقدمة لهذا النوع من حجم الصناعة ، وما يهم البحث هو المؤشرات المدروسة في محافظة صلاح الدين لهذا النوع من الصناعة ، فقد كان عدد المنشآت 1 وعدد العاملين 18 وقيمة الانتاج 62 مليون دينار لعام 2000 ، وكانت صلاح الدين ترتيبها الحادي عشر والأخير ولجميع المؤشرات .

اما في عام 2005 فقد ارتفع عدد المنشآت وعدد العاملين ، فكانت 4 منشآت و52 عامل ، وكان ترتيبها السادس للمؤشرين المذكورين ، اما قيمة الانتاج فكان 31 مليون دينار في عام 2005 ، فقد انخفضت بما كانت عليه في عام 2000 بنسبة 50% ، ورغم ذلك كان ترتيب هذا المؤشر الثالث بين المحافظات العراقيّة ، وكانت بغداد وكركوك فقط تتفوّق على صلاح الدين بهذا المؤشر لعام 2005 .

اما في عام 2010 فكانت محافظة صلاح الدين بالترتيب السابع للمؤشرات الثلاثة المدروسة من بين ثمان محافظات والمتوفرة عنها البيانات ، فكان عدد المنشآت 3 منشأة و عدد العاملين 34 و قيمة الانتاج 665 مليون دينار وكانت فقط محافظة النجف للمؤشرات الثلاثة اقل من صلاح الدين

اما في عام 2017 كان عدد المنشآت في صلاح الدين 11 منشأة وعدد العاملين 157 عامل و قيمة الانتاج كانت 3163 مليون دينار ، ولجميع هذه المؤشرات احتلت محافظة صلاح الدين المرتبة السابعة من بين عشرة محافظات حسب البيانات المتوفرة .

وفي عام 2018 بلغ عدد المنشآت والعاملين وقيمة الانتاج في محافظة صلاح الدين وعلى التوالي 14 و183 و12718 . وكانت بالمرتبة الخامسة بمؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين بين المحافظات العراقيّة المدروسة ، وبالمرتبة السادسة بمؤشر قيمة الانتاج .

ان الانخفاض والنموا في هذه المؤشرات يمكن الاستدلال عليه من خلال قراءة الجدول 2 ، فكان معدل النمو السنوي لمؤشر عدد المنشآت للمدة 2000 - 2005 ، 2005 - 2010 ، 2010 - 2017 و 2000 - 2018 هو 29.6% و 4% و 15% وعلى التوالي ، وكان معدل النمو سالباً لعدد المنشآت للمدة 2005 - 2010 فقد بلغ سالب 5.6% ، اما معدل النمو السنوي لعدد العاملين فكان 23.6% و 35.8% و 13% للمدة 2000 - 2005 و 2005 - 2010 و 2010 - 2017 و 2000 - 2018 وعلى التوالي ، في حين كان معدل النمو لعدد العاملين للمدة 2005 - 2010 سالب 8% ، اما معدل النمو السنوي لقيمة الانتاج فكانت 84.6% و 36.6% و 29% للمدة 2005 - 2010 ، 2010 - 2017 ، 2017 - 2010 ، 2018 - 2000 ، 2000 - 2018

جدول (2) النمو السنوي المركب لعدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وقيمة الانتاج للصناعات المتوسطة لمحافظة صلاح الدين وفقاً للمدد السنوية المبينة في الجدول .				
قيمة الانتاج	عدد العاملين	عدد المنشآت	السنة	ت
- %13	%23.6	%4	2005 - 2000	1
%84.6	- %8	- %5.6	2010 - 2005	2
%36.6	%35.8	%29.6	2017 - 2010	3
%29	%13	%15	2018 - 2000	4

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 2 .

رابعاً : واقع مؤشرات الصناعات الكبيرة .
من خلال قراءة الملحق 3 ، ففي عام 2012 بلغت عدد المنشآت 17 منشأة وبالتالي الخامس عشر بين المحافظات أي بالمرتبة الاخيرة ، اما لمؤشر عدد العاملين فقد بلغ 14588 عامل وبالتالي السادس ، اما قيمة الانتاج فقد جاءت محافظة صلاح الدين بالمرتبة الثالثة ، بعد محافظة بغداد والبصرة ، فقد بلغت قيمة الانتاج 752564 مليون دينار .، يلاحظ ان ترتيب محافظة صلاح الدين بالنسبة لعدد المنشآت كان متذبذبي وكذلك لمؤشر عدد العاملين ، في حين جاءت محافظة صلاح الدين بممؤشر قيمة الانتاج بالمرتبة الثالثة بين المحافظات العراقية ، اما في عام 2013 فقد تحسن مؤشر عدد العاملين قليلاً ليصبح 15005 عامل ، اما عدد المنشآت فقد بقي على حاله كما كان في عام 2012 ، في حين ازدادت قيمة الانتاج لتصل إلى 989108 مليون دينار في عام 2013 ، و في عام 2017 انخفض عدد العاملين ليصبح 4954 عامل وعدد المنشآت 13 منشأة ، في حين ازدادت قيمة الانتاج لتصل إلى 126590 مليون دينار .

ان نسبة الانخفاض والزيادة في المؤشرات المعنية بالدراسة يمكن الاستدلال عليها بواسطة معدلات النمو السنوية للمؤشرات الثلاث ، فقد بلغ معدل النمو السنوي لمؤشر عدد المنشآت للمدد 2012-2013 ، 2013-2017 ، 2017-2018 وعلى التوالي صفر% وسائلب 6.5% وسائلب 2% ، اما مؤشر عدد العاملين فكان 2.8% وسائلب 2.4% وسائلب 8% وعلى التوالي للمدد المذكورة ، اما مؤشر قيمة الانتاج فقد بلغ معدل النمو السنوي لها 5.6% وسائلب 40% وسائلب 14% .

جدول (3) النمو السنوي المركب لعدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وقيمة الانتاج للصناعات الكبيرة لمحافظة صلاح الدين وفقاً للمدد السنوية المبينة في الجدول .

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج
2013 - 2012	17	14588	%5.6
2017 - 2013	- 6.5	- %24	- %40
2018 - 2012	- %2	- %8	- %14

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 3

خامساً : الاهمية النسبية لبعض مؤشرات القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين .

يتبيّن من الجدول 4 بان الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة للمؤشرات المدروسة بالنسبة الى مجموع مساهمة المحافظات العراقية كانت متذبذبة ، حيث بلغت اعلى نسبة اكلاً عدد المنشآت والعاملين 5.3% لعام 2005 ، وانخفضت هذه النسبة لتبلغ 3% و3.5% وعلى التوالي لعام 2018 ، اما قيمة الانتاج فقد بلغت ادنى قيمة لها 3.2% لعام 2005 اما اعلى مستوى لها فكانت 4.8% لعام 2010 .

اما الاهمية النسبية للصناعات المتوسطة فقد كانت ادنى مستوى لعدد المنشآت 0.6% لعام 2000 . ثم عادت لترتفع فقد بلغت 7% عام 2018 ، كما كان ادنى مستوى لعد العاملين 0.8% لعام 2000 ، واعلى مستوى له 7% لعام 2018 ، في حين بلغ ادنى مستوى للإنتاج 0.4% لعام 2000 ، واعلى مستوى له 16.7% لعام 2005 . ثم انخفض ليصبح 4.6% لعام 2018 .

واخيراً كانت الاهمية النسبية للمنشآت الكبيرة لعدد المنشآت 2.5% لعام 2012 ، واعلى مستوى لهذا المؤشر 2.5% لعام 2012 و2013 ، ثم انخفض ليصبح 1.8% عام 2018 ، كما كان ادنى مستوى لعدد العاملين

لعام 2018 ، واعلى مستوى له 9.2% لعام 2013 ، كما بلغت اعلى قيمة للانتاج 16.2% عام 2012 ، وادنى قيمة 2% لعام 2017 .

يتبع من خلاصة التحليل للأهمية النسبية للمؤشرات المدروسة بان مساهمة او حصة محافظة صلاح الدين لمؤشر عدد المنشآت والعاملين منخفضة وتأتي في الربع الاخير لمؤشر عدد العاملين وعدد المنشآت ، اما مؤشر قيمة الانتاج فكان متذبذب بشكل كبير . باستثناء قيمة الانتاج للمنشآت ، كما ان مؤشرات المنشآت المتوسط والكبيرة لم تتطور فقد انخفضت في عام 2018

جدول (4) الامثلية النسبية لمؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الانتاج لصناعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة صلاح الدين

الصناعات الكبيرة			الصناعات المتوسطة			الصناعات الصغيرة			ت
السنة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	السنة	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	المنشآت	العاملين	قيمة الإنتاج	
%14	%7	%2.5	2012	%0.4	%0.8	%0.6	%4.2	%4	2000 1
%16.2	%9.2	%2.5	2013	%16.7	%3.7	%5.2	%3.2	%5.3	2005 2
عدم توفر البيانات لهذا العام									
%2	%4.3	%2.2	2017	%3	%6.2	%6	%4.6	%3.3	2017 4
%7	%2.6	%1.8	2018	4.6	%7	%7	%4.5	%3.5	2018 5

• الجدول من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات الملحق 1 و 2 و 3.

المبحث الرابع

الافق المستقبلي للقطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

هناك عوامل او مقومات لقيام الصناعة فاذا ما تمايزت جميعها فسوف تكون صناعة متقدمة ونامية بشكل مستدام ، وربما لا تتوافر جميع المقومات وبذلك سوف تكون صناعة عرجاء ربما تعتمد على تمويل الخارج بالمواد الاولية او بالطاقة وما شابه ذلك ، ومحافظة صلاح الدين لما تتميز به من مقومات تساعده على قيام صناعة تجعلها لا تعتمد على الخارج لتتمويل صناعتها ، واهم هذه المقومات (حاتم ، منشد ، 2015 ، 508-518) هي :

اولا - المقومات الطبيعية : ونقسم هذه المقومات الى :

1- الموقع الجغرافي : تتميز محافظة صلاح الدين بموقع حيوى يساعدها على ان تكون محافظة صناعية اكثرا من بقية المحافظات العراقية ، فهي تقع بين خمس محافظات عراقية ، وهذا الموقع يشجعها ويعطيها قوة دافعة لا نتاج مختلف المنتجات الصناعية وخاصة المنتجات الصناعية الغذائية وتتسويقهها بسهولة ، كما يسهل انسيابية المواد الاولية وغيرها الى داخل المحافظة .

2- طبيعة السطح : ان طبيعة الارض في محافظة صلاح الدين منبسطة تساعدها على قيام الصناعة في اغلب اماكنها ، كما تتخللها بعض الاودية والهضاب وخاصة تلك التي تحدى سلسلة جبال حمرین ومکحول ، كما تمتاز محافظة صلاح الدين بمساحات واسعة صالحة للزراعة تساعده على قيام زراعة متقدمة تفضي الى قيام صناعات غذائية بشكل كبير .

3- طبيعة التربة : تعد التربة من المصادر الطبيعية المهمة لقيام الصناعة ، ففي محافظة صلاح الدين تتتنوع ما بين التربة المزبوجة والغرينية والتي توجد على ضفاف نهر دجلة والتربة الطينية ، والتي تساعده على قيام الزراعة وبالتالي امداد الصناعة الغذائية بالمواد الاولية التي تحتاجها ، كذلك توجد جبال حمرین ومکحول والتي تكثر فيها الصخور بأنواعها والتي تصلح لصناعة الاسمنت والبلاط والمرمر وبالتالي انعاش قطاع البناء .

4- الموارد المائية : ان الموارد المائية من العناصر المهمة لقيام الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية الاخرى ، وفي مقدمة الموارد المائية المهمة المتواجدة في محافظة صلاح الدين هو نهر دجلة ولمکحول من وسط المحافظة ابتداء من الشرقاط وانتهاء بقضاء بلد ، وهذا يساعد على امداد القطاع الزراعي بالموارد المائية والذي يقوم بتزويد القطاع الصناعي بالمواد الاولية ، اضافة الى كون محافظة صلاح الدين فيها العديد من المشاريع الاروائية يمكن الاستفادة منها في الصناعة مثل مشروع ري الاسحاقي ومشروع ري الرصاصي في سامراء ومشروع ري الضلوعية ومشروع ري الطوز الذي يعتمد على مياه الزاب الاسفل وهو احد روافد نهر دجلة ، واصبح بالإمكان عند توفر هذا الكم من الموارد المائية تحويل محافظة صلاح الدين الى منطقة صناعية تعتمد على المحاصيل الزراعية بالدرجة الاساس .

ثانيا- المقومات البشرية : تعد الابدي العاملة من المقومات الاساسية في العملية الانتاجية ، ومحافظة صلاح الدين من المحافظات التي تتوفر فيها الابدي العاملة بشكل يسمح لقيام معظم الصناعات ، فقد بلغ تعداد السكان في محافظة صلاح الدين 1544081 مليون نسمة ، وهذا العدد كافي لأن تعتمد المحافظة على ابنائها كابدي عاملة ول المختلفة الصناعات .

ثالثا - المقومات الاقتصادية : هناك العديد من المقومات الاقتصادية والتي تلعب دورا حاسما في قيام الصناعة بشكل مباشر او غير مباشر ، ومن هذه المقومات :

- 1- المواد الأولية : اما ان تكون نباتية او حيوانية او طبيعية ، ولما كانت محافظة صلاح الدين تمتاز بارض خصبة وموارد مائية فان توفير المواد الاولية الزراعية والحيوانية اصبح متيسر ، اما المواد الاولية الطبيعية فيمكن توفير قسم منها من الموارد المحلية وخاصة تلك التي تخص صناعة المرمر والاسمنت والبلاط من جبال مكحول وحررين
- 2 - راس المال : يعد راس المال من اهم المقومات لأي نشاط اقتصادي سواء فيما يتعلق برأس المال النقدي او الانتاجي ، وفي محافظة صلاح الدين يمكن توفير راس المال عن طريق المدخلات المحلية وعن طريق قروض الدولة الميسرة .
- 3- السوق : من المقومات الاساسية المؤثرة في قيام الصناعة ونموها وتوطنها هو السوق ، وقد شجع موقع محافظة صلاح الدين على ربطها بالمحافظات الاخرى فضلا عن قربها من العاصمة بغداد جعلها حلقة وصل بين المحافظات العراقية ، فضلا عن حجم السكان وقدرتهم الشرائية مما ساعد على حركة السوق داخل المحافظة وخارجها .
- 4- النقل : تبرز اهمية النقل في تحديد موقع الصناعات من خلال كلفة نقل مستلزمات الانتاج من موطنها الى الموطن الصناعي ، وكلفة نقل المنتجات من الموقع الصناعي الى السوق، وقد بلغت طول الطرق الرئيسية 522 كم والثانوية 509 كم في محافظة صلاح الدين ، وهي كافية لربط اقضية المحافظة مما يشجع على اقامة المصانع الحديثة داخل المحافظة ، وهذا يحفز الامكانيات على تطوير مؤهلات المحافظة الطبيعية والبشرية وبالتالي يساعد على وجود صناعات جديدة تساعده على خلق الاكتفاء الذاتي والتصدير لبقية المحافظات .
- 5- الوقود والطاقة : لا يمكن ان توجد صناعة متقدمة وحديثة بدون الاعتماد على الطاقة فهي ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ، فالطاقة الكهربائية عنصر اساس في الصناعات الحديثة ، وفي محافظة صلاح الدين توجد محطات كهربائية وبخارية على نهر دجلة مثل محطة بيجي وسامراء وبلد ، فضلا عن قرب محافظة صلاح الدين من محافظة ديالى يمكن ان يساعدها على الاستفادة من محطاتها الكهربائية مثل محطة بعقوبة والمقدادية والخالص .
- ان مقومات الصناعة الانفقة الذكر سواء على مستوى المحافظات او على مستوى الدول ، لا يمكن ان تؤدي الى قيام صناعة ولو كان ذلك بالحد الادنى ، مالم يتتوفر للبلد قرار سياسي واقتصادي مستقل ، وتحظى على مستوى الاقتصاد ككل والقطاعات الاقتصادية كل حسب طبيعته ، وجهات رقابية تتبع تنفيذ الخطط المعنية بكل قطاع ، ومحاسبة المقصرين في ذلك ، والقضاء على الفساد الاداري والمالي وتوطيد الامن القومي والم المحلي للبلد ، وخلق روح الاخلاص والتفاني في العمل من اجل البلد واللحاق بركب الدول المتقدمة ، والاهم من ذلك تأسيس جيش مهني وطني وقوى ، وقوى امن داخلي قادرin على حماية المنجزات السياسية والاقتصادية للبلد ، بدون ذلك لا يمكن لاقتصاد اي بلد من النهوض والتطور بجميع قطاعاته الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي ، وهذا ما ينفرد اليه العراق اليوم ، وان الافق المستقبلية للصناعة في محافظة صلاح الدين وبقية المحافظات سوف تكون زاهرة اذا ما تم بناء العراق وفق ما ورد اعلاه ، اضافة الى تهيئة التخطيط الاقتصادي السليم والبني التحتية للتصنيع .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا- الاستنتاجات :

من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة والتي تفيد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين هي :

1- لموقع محافظة صلاح الدين واهميتها الجغرافية ولتوفر مقومات الصناعة فيها بالإمكان قيام صناعات استراتيجية في محافظة صلاح الدين ، وما ينقص ذلك هو توجيه الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية بشكل صحيح ، وارسال دعائم القانون والنظام والامن لن دور العجلة الاقتصادية في المحافظة بشكلها الصحيح .

2- بسبب تشظي القرار السياسي والذي انعكس على وحدة القرار والتخطيط الاقتصادي منذ الاحتلال الامريكي عام 2003 ، كذلك تدهور الوضع الامني وتفشي الفساد الاداري والمالي وعدم توفر الطاقة الكهربائية والوقود بشكل كافي ادى الى تراجع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين وعدم ظهوره بمستوى الامكانيات والموارد المتوفرة في المحافظة .

3- تم اثبات فرضية البحث بأن القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين لم يرتفع الى مستوى المحافظات العراقية وذلك من خلال اثبات ديناميكية المؤشرات المدروسة والمتمثلة بتحليل الملحق 1 و 2 و 3 ، اضافة الى معدل النمو السنوي المركب والمتمثل بالجدول 1 و 2 و 3 ، وقد تبين بان محافظة صلاح الدين تقع في اسفل قائمة المحافظات العراقية باستثناء قيمة الانتاج للصناعات الكبيرة لعامي 2012 و 2013 ، فقد كانت محافظة صلاح الدين تحتل المرتبة الثالثة بين المحافظات العراقية .

4- كما تم اثبات فرضية الدراسة من خلال عدم استقرار ونمو المؤشرات المدروسة للقطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين ، وهذا تبين من خلال تحليل الملحق 1 و 2 و 3 وكذلك من خلال الجداول 1 او 2 او 3 والخاصة بمعدل النمو السنوي المركب ، وهذه نتيجة لعدم استغلال الموارد بشكل امثل ، كما ان للوضع الامني والفساد الاداري والمالي له النسبة الاكبر في ذلك .

5- انخفض عدد المنشآت الصغيرة في محافظة صلاح الدين من 3079 عام 2000 الى 799 عام 2018 ، وكذلك لعدد العاملين من 6642 عام 1975 عامل الى 2975 عامل عام 2018 . اما الصناعات المتوسطة فهي بالجملة كانت مؤشراتها ذات مستويات منخفضة لا ترقى الى مستوى حتى دون الطموح ، سواء على مستوى المحافظات العراقية او على مستوى المؤشرات ذاتها ، وبذلك فان الصناعات بكلفة حجمها في محافظة صلاح الدين لم تصل بمؤشراتها المدروسة الى مستوى عام 2000 ، باستثناء قيمة الانتاج الذي حصلت فيه تطورات تم تعليها في متن البحث .

ثانيا - المقترنات :

تقترن الدراسة ادناه ما تراه ضرورة قصوى لتطوير القطاع الصناعي في محافظة صلاح ، واهم هذه

ال المقترنات هي :

1- تحسين طرق توفير المواد الاولية من مصادرها سواء كانت من مصادر محلية ام اجنبية وبأسعار مناسبة بعيدا عن ما تسمى بالسوق السوداء .

2- توفير الطاقة للقطاع الصناعي كالكهرباء والوقود لأنها أصبحت عصب الصناعات الحديثة ، ولا يمكن ان تقوم مشاريع صناعية بدونها .

- 3- تسهيل عمليات التسجيل والحصول على الارض لإقامة المشاريع الصناعية ، وتأمين عملية التمويل المالي عبر القروض الميسرة من قبل الدولة ، وتسهيل عمليات الحصول على التكنولوجيا اللازمة للمشاريع الصناعية وبمختلف حجمها .
- 4- لا يمكن اقامة اقتصاد مستقر وصناعة مزدهرة بدون توفير الامن والاستقرار السياسي وتوحيد الرؤى في بناء اقتصاد البلد ، فتوفير ذلك هو الاساس لبناء قاعدة اقتصادية وصناعية رصينة على مستوى الدولة وبالتالي على مستوى المحافظات تعتمد على المؤيّس الوطني بالأساس ثم على المستورد الخارجي.
- 5- القضاء على الفساد الاداري والمالي اينما وجد سواء في المحافظة قيد الدراسة ام في مكان اخر من العراق لأنه اصبح الفايروس القاتل للتطور الاقتصادي بشكل عام وللقطاع الصناعي بشكل خاص .
- 6- تفعيل دور الرقابة والسيطرة لضمان سير ونمو القطاع الصناعي في المحافظة بعيدا عن التلاعب بجودة المنتج والاسعار والغش ..الخ ، وبشكل لا يسمح باستغلال هذا القطاع من قبل بعض الجهات بحجّة تطبيق النظام والسيطرة النوعية .
- 7- من المهم جدا تشكيل دائرة رسمية تابعة لحكومة المحلية تعنى برسم وتنفيذ الخطط للقطاع الصناعي في المحافظة وتنفيذ المشاريع الجديدة ومعالجة التكؤات ، ومحاسبة المقصرين في هذا القطاع والمتغطفين عليه بنفس الوقت ، وان يكون العاملين في هذه الدائرة من لديهم مؤهلات علمية عالية المستوى من خريجو كلية الادارة والاقتصاد بفروعها المختلفة ذات العلاقة بالقطاع الصناعي

المصادر :

- 1- ابو الفحم ، زياد ، 2009 ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة النشر والتوزيع ، ط 1 ، الامارات .
- 2- الحسن ، احسان محمد ، 1981 ، التصنيع وتغيير المجتمع ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر .
- 3- السيد ، حسن حرفش ، 1990 ، التخطيط الصناعي ، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر ، البصرة.
- 4- الكروي ، انتصار رزوقى وهيب ، 1998 ، الصناعة التحويلية العراقية ، والاعتماد على مستلزمات الاتاج المستوردة للمنطقة 1970-1990 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 5- جواد ، صائب ابراهيم ، 2011 ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، الكتاب الاول ، ج 1 ، اقتصاديات المشروع الصناعي ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل .
- 6- جواد ، صائب ابراهيم ، 2011 ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، الكتاب الثاني ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل .
- 7- حاجم ، منشد ، محمد يوسف ، احلام نوري ، 2015 ، التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني ، وزارة التعليم العالي العراقية ، مطبعة دار السلام ، بغداد
- 8- خلف ، فليح حسن ، 1988 ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الارشاد ، بغداد .
- 9- زهو ، صابر محمد ، 2014 ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للفترة 1990-2008 ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 1 .
- 10- زهو ، صابر محمد ، 2016 ، دراسة تحليلية للصناعات الصغيرة في العراق للفترة 1995 - 2014 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، الجلد 12 ، العدد 36 .
- 11- محمد ، عمر خلف فزع ، 2011 ، دور القروض الصغيرة في تمويل التنمية الاقتصادية مع اشاره خاصة الى تجربة العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .
- 12- مشروع USAID-TIJARA التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، 2009 ، برنامج التنمية الاقتصادية في العراق ، تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص .
- 13- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2000 و 2018 .
- 14- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة ، للفترة 2012-2013 ، 2017 .
- 15- يعقوب ، نسأت صبحي ، 2011 ، الطاقة المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق - الاسباب ، الآثار ، المعالجات - رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

شبكة الانترنت :

- 1 شبع ، محمد جواد عباس ، الصناعة التحويلية واحتياتها في العراق.
<https://www.google.com/search?client=opera&q=%D8%A7%D9%84%D8%B5>
- 2 الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2014
<http://www.com.mawdoo3.com>
- 3 عدد سكان العراق حسب المحافظات
- 4 اجندة اعمال محافظة صلاح الدين .
<https://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Bussines>
- 5- <http://www.gdid.gov.iq/upload/upfile/ar/157.pdf>

جداول (١) عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018، 2017، 2010 ، 2005 ، 2000

مليون دينار

المجلد 13 العدد 3



السنة/2021 م

المحافظة الدين	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	السنوات			
			2000	2005	2010	2017
المنشآت الصناعية الصغيرة	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة الإنتاج
صلح الدين	3079	6642	534	20537	1860	93635
ديالى	5257	10122	2612	29901	889	59891
نينوى	3	8149	678	29901	2318	398588
بغداد	4	1181	139207	51210	1614	398588
الإيبار	5	27543	9880	4482	—	1667
بابل	6	912	15728	7555	801	27390
كريلاعه	7	662	35843	6096	2134	3900
واسط	8	553	30158	5284	21048	27390
مكركوك	9	504	15412	6480	801	3900
النجف	10	810	34016	12941	1521	3646
ذي قار	11	57018	2820	5224	1521	3646
البصرة	12	620	11070	6122	1637	563
القادسية	13	785	10946	3842	1809	574880
المشتى	14	785	29356	2081	51012	2338
ميسان	15	785	29356	2081	504	48958
المجموع	77167	482234	164579	10088	32030	9786
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة، للمشروعات الصناعية الصغيرة، 2010 2005 ، 2000 ، 2000 ، 2017 ، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموحة الإحصائية لعام 2018 . • الجدول من قبل الباحث.						

جدول (2) عدد المنشآت وقيمة الإنتاج حسب المحافظات لعام 2000 ، 2005 ، 2010 ، 2015 ، 2017 ، 2018

مليون دينار

المحافظة \ السنة	2000						2005						2010						2017					
	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة العاملين	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة العاملين	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة العاملين	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة العاملين	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	قيمة العاملين	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج		
صلاح الدين	1	18	1	62	4	34	3	31	52	4	62	18	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	
بيلاي	2	20	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	326	20	
بغداد	4	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	
الإبار	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	
بابل	6	16	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	345	16	
كريلاج	7	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	
واسط	8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
كركوك	9	12	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	140	12	
النجف	10	7	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	89	7	
ديyar قار	11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
البصرة	12	16	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	286	16	
القادسية	13	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المثنى	14	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ميسان	15	4	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	257	4	
المجموع	156	15170	2275	185.35	1397	76	182	29081	923	56	11099	2521	182	29081	923	56	11099	2521	182	29081	923	56	11099	

2018، 2017، 2013، 2012 جدول • (3) عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام

مليون دينار

المجلد 13 العدد 3



المحافظة	المنشآت	2012		2013		2017		2018	
		عدد العاملين	قيمة الإنتاج						
صلاح الدين	17	752564	14588	17	989108	15005	13	126590	4954
ديالى	2	14486	53	53	187321	10457	—	—	35
Ninewa	3	109930	16190	97	238963	7988	45	4026	4276
بغداد	4	1022628	70034	112	58397	1834012	105	48352	98
الإيبار	5	314593	15407	27	—	—	5	—	—
بابل	6	282223	15950	45	337912	14165	59	10770	1395470
كربلاء	7	701960	2581	33	126674	3937	37	1550	107136
واسط	8	69640	6130	36	6083	34	84785	47	44183
تكريكوك	9	408771	5864	34	318401	4365	29	5263	31
النجف	10	104456	8076	21	152160	6349	31	152787	8298
ذي قار	11	6042	32	31	61739	5264	31	155572	5045
البصرة	12	840534	16462	24	1412685	13199	20	10893	36
الفلاديسية	13	66453	5080	37	89173	5619	43	4975	56
المثنى	14	111400	7385	57	106345	5529	57	3212	35
ميسان	15	130546	3963	76	172506	4258	70	4233	65
المجموع	686	208238	5308913	574	6097266	162564	669	6827274	114120

المصدر: وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء وتقرير المصادر الصناعية الكبيرة، السنوات 2012، 2013، 2017، وزاراة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاقتصادية لعام 2018.

• الجدول من عملباحث.